



الحملة الانتخابية..

العدوي تطالب بالحسابات

■ الأحداث المغربية

دعا المجلس الأعلى للحسابات جميع وكلاء لوائح الترشيح لانتخاب أعضاء مجلس النواب إلى إيداع حسابات حملاتهم الانتخابية داخل أجل تسعين يوما من تاريخ الإعلان عن النتائج النهائية لأقترع 23 شنبير 2026.

وأوضح بلاغ للمجلس أنه يتعين أن تتضمن حسابات الحملات الانتخابية «بيان مصادر تمويل الحملات وجرد المصاريف الانتخابية والجدول الملحق بها». طبقا لمقتضيات المادة 95 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، كما تم تغييره وتتميمه، ولا سيما بالقانون التنظيمي رقم 53.25. وأضاف أن هذا الإجراء «يأتي طبقا لأحكام الفصل 147 من دستور المملكة، الذي أنطأ بالمجلس الأعلى للحسابات مهمة فحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية، وعلا بمقتضيات القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، كما تم تغييره وتتميمه، ولا سيما بالقانون التنظيمي رقم 53.25».

ويتم هذا الإيداع، داخل أجل ذاته، عبر مسطرة تجمع بين الإيداع الإلكتروني للحساب والوثائق المرفقة به، بواسطة المنصة الرقمية المعدة لهذا الغرض، وإيداعه مباشرة، مقابل وصل، في شكله المادي مرفقا بوثائق الإنشآت وباقي المرفقات لدى كتابة ضبط المجلس الأعلى للحسابات أو لدى كتابة ضبط المجلس الجهوي للحسابات التابعة له الدائرة الانتخابية المعنية.

ولهذا الغرض، يضع المجلس رهن إشارة المعنيين منصة رقمية تتيح إيداع حسابات الحملات الانتخابية إلكترونيا، وكذا حجز موعد لإيداعها في شكلها المادي لدى كتابة الضبط المختصة، وفق أربعة مراحل تبدأ بالولوج إلى المنصة الرقمية عبر الرابط التالي: <https://elections.courdescomptes.ma> قصد إيداع حساب الحملة الانتخابية إلكترونيا وحجز موعد لإيداعها في شكله المادي. ثم في مرحلة ثانية القيام بإدخال المعطيات المتعلقة بوكيل لأحة الترشيح والدائرة الانتخابية، وتعبئة الجداول والبيانات المتعلقة بمصادر تمويل الحملة الانتخابية وجرد النفقات والجدول الملحق به. ثم بعد ذلك طبع نسخة من حساب الحملة الانتخابية الموعد إلكترونيا وتوقيعها. وأخيرا حجز موعد، عبر المنصة ذاتها، لإيداع الحساب في شكله المادي، مرفقا بالوثائق المثبتة لمصاريف الحملة الانتخابية، وباالصريح بالبنف بصحة المعطيات المصرح بها، ووثيقة إثبات الترشيح، وكذا كشوفات الحساب البنكي الخاص بالحملة الانتخابية، مباشرة لدى كتابة ضبط المجلس الأعلى للحسابات أو لدى كتابة ضبط المجلس الجهوي للحسابات المختص ترابيا.

شارك في أشغال الاجتماع السنوي للمجلس الأعلى لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

حموشي.. الكفاءة في خدمة العلوم الأمنية



الأمنية والشرطية والقانونية والتقنية على الصعيد العربي.

يذكر أن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية هي مؤسسة أكاديمية عربية متخصصة في التكوين الجامعي العالي، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والصفة الدبلوماسية، وتعتبر الجهاز العلمي لجلس وزراء الداخلية العرب في مجال البحث والتكوين والتدريب في مختلف الأسلاك الأكاديمية والتخصصات الشرطية والأمنية والأمنية.

انتدابية ثانية، وذلك إلى جانب كل من الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، ورئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وفريق مصغر من رؤساء المعاهد الجامعية العليا في مجال البحث العلمي والتقني.

وترأس أشغال هذا المجلس وزير الداخلية السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف آل سعود، وهو اجتماع ينعقد سنويا باعتباره أعلى سلطة تقريرية لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وتتحدد مهمته في رسم السياسة العامة للتكوين وتحديد الخطوط الاستراتيجية للتدريب والبحث العلمي في مجال الدراسات

■ الأحداث المغربية

شارك المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، عبد الطيف حموشي، يومي 25 و26 أكتوبر الجاري بالعاصمة السعودية الرياض، في أشغال الاجتماع السنوي للمجلس الأعلى لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والذي يصادف هذه السنة نسخته الثانية والخمسين.

وذكر بلاغ لقطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني أن مشاركة حموشي في أشغال هذا المجلس العلمي والأكاديمي تأتي بصفته عضوا لمدة

أحزاب الائتلاف قررت عدم تعويض منصب مادية خير

منصب شاغر حكومي شاغر

■ الرباط الأحداث المغربية

فضلت قيادات أحزاب الائتلاف الحكومي، في الوقت الحالي، ترك منصب الوزارة المتبدية لدى وزير التربية الوطنية المكلفة بالتكوين المهني، شاغرا دون تعويض مادية خير، التي أعفيت من هذا الموقع الحكومي، بطلب من رئيسة الحكومة فاطمة الزهراء المنصوري.

واتضح أن حزب الاستقلال لم يعد يرغب في تعويض خير باسم آخر، متنازلا عن كامل حصته في مقاعد الحكومة، والتي أقرتها المشاورات السياسية التي سبقت تشكيل الحكومة. ويبدو أن مهمة الإشراف على التكوين المهني ستبقى بين يدي نبيل بنعبد الله، بعدما «تعفف» أحزاب التحالف الحكومي عن المطالبة بشغل هذه الوظيفة، عوضا عن حزب الاستقلال، الذي فقد مقعدا وزاريا بعد قرار إعفاء مادية خير.

ولا يرغب حزب الاستقلال في فتح مواجهة محتملة مع رئيسة الحكومة، فاطمة الزهراء المنصوري، بالإصرار على تسير حقيبة التكوين المهني، وتعويض خير باسم استقلالي آخر، فيما رجحت مصادر استقلالية أن قيادة الحزب قد تنتظر إشارات مغايرة من رئيسة التحالف الحكومي، قد تعيد الحقيبة المفقودة، لكنها لا تفضل أخذ المبادرة في هذا الشأن. وجاء قرار الإعفاء بعد مرور يومين فقط (أو أقل من 48 ساعة) على تعيينها وزيرة منتدبة مكلفة بالتكوين المهني والتاهيل في التشكيلة الحكومية الجديدة، التي ترأسها فاطمة الزهراء المنصوري.

وأصدر الديوان الملكي بيانا يعلن فيه أن الملك محمد السادس وافق على طلب تقدمت به رئيسة الحكومة بإعفاء مادية خير من مهامها، وذلك طبقا لأحكام الفصل 47 من الدستور المغربي الذي يمنح رئيس الحكومة حق طلب إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة. وجاء هذا القرار السريع مصحوبا بضجة واسعة وجدل أثير على منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام حول سيرتها الذاتية، حيث تداولت تقارير وثائق ومعطيات تتعلق بملفات قضائية قديمة تعود لسنوات سابقة، وهو ما فتح نقاشا واسعا بشأن اليات التدقيق في السير الذاتية للمرشحين للاستوزار.

انتهاء حصة استيراد الأبقار يعيد سؤال تجديد القطيع الوطني الذي أنهكه الجفاف إلى الواجهة

300 ألف رأس وأسعار اللحوم تحسرت المجر

■ الأحداث المغربية

استنفد المغرب الحصة المخصصة لاستيراد الأبقار الموجهة للذبح هذه السنة بعدما بلغت 300 ألف رأس في 15 أكتوبر الجاري، في خطوة تكشف حجم الزهان الحكومي على السوق الخارجية لتأمين تموين الأسواق باللحوم الحمراء، في ظل قطع وطني أنهكت سنوات الجفاف.

وأعلنت وزارة الفلاحة والصيد البحري والسيادة الغذائية انتهاء الحصة بموجب إعلان رسمي نشرته على بوابتها الإلكترونية، موضحة في بلاغ لها أن 37 شركة شاركت في عمليات الاستيراد خلال 2026. وشملت العملية الأبقار التي تخلص التراب الوطني وتلك التي كانت في طور الاستيراد والمشمولة بالإعفاءات الجمركية السارية.

وحسب المعطيات الرسمية، استحوذت البرازيل على أكثر من 90 في المائة من مجموع الرؤوس المستوردة، بفضل وفرة العرض في أسواقها مقارنة بالدول الأوروبية. وبلغ المعدل الشهري نحو 24 ألف رأس، غير أن الوتيرة تفاوتت بين شهر وآخر، إذ تجاوزت الواردات 44 ألف رأس في كل من يونيو ويوليوز. قبل أن تتراجع إلى حوالي 17 ألف رأس في غشت وشنتير.

وتعكس الأرقام البرازيلية حجم التحول الذي عرفته السوق المغربية في ظرف سنة واحدة. فقد قفزت قيمة واردات المغرب من الأبقار الحية البرازيلية من 41 مليون دولار سنة 2024 إلى 213.5 مليون دولار سنة 2025، زيادة بلغت 421 في المائة، وفق وزارة الزراعة البرازيلية. وانفجرت البرازيل بذلك 46.7 في المائة من إجمالي قيمة واردات المملكة من الأبقار الحية خلال السنة الماضية، لتصبح أبرز مورد للمغرب في هذه الفئة.

ويأتي هذا الارتفاع في وقت تراجع فيه القطيع الوطني من الأبقار بنحو 30 في المائة، ما يقصر تنامي اعتماد السوق المحلية على الخارج لتغطية حاجياتها. وفي سياق متصل، سجلت وزارة الفلاحة ارتفاعا في طلبات الاستيراد خلال أكتوبر، ربطته بفتح السوق البرتغالية التي تتميز بقرها الجغرافي من المغرب، وهو عامل قد يخفف كلفة النقل وأجال التسليم مقارنة بالشحنات القادمة من أمريكا الجنوبية.

وأرجعت الوزارة ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء في السنوات الأخيرة إلى تراجع أعداد الماشية الموجهة للذبح، بفعل توالي سنوات الجفاف ونسبة الإلحاق وارتفاع كلفتها، سواء المنتجة محليا أو المستوردة. ودفعت هذه الظروف بعض المربين إلى ذبح جزء من إناث الأبقار، ما قلص القطيع وأضعف العرض في الأسواق ما انعكس بشكل سلبي على الأسعار.

يخيل للمتابع في كثير من الأحيان أن بعض الساسة لدينا يعيشون في جزيرة معزولة، أو يهيئون إلى مبنى البرلمان والنصائح من كوكب آخر لا توجد فيه حدود مشتعلة ولا خصوم متربصون ولا حروب إعلامية طاحنة تدار في الخفاء، والعلن.

المشهد، الذي بات يتكرر تحت قبة البرلمان، مثلا، لم يعد مجرد سجل سياسي حاد بين أغلبية ومعارضة، بل انحدر إلى مسرحية رديئة عنوانها الأبرز هو التراشق الجاني بلف المخدرات. فكلما حوصرت جهة حزبية في زاوية النقاش العمومي، وعجزت عن مقارعة الحق بالحق والرقام في ملفات الصحة والتعليم وغلا، العيشة، سارعت إلى استئلال هذه الورقة المسمومة لتلقي بها في وجه خصومها، وكان هؤلاء النواب يجلسون على قارعة مقيى لا داخل مؤسسة دستورية تحسب كل كلمة تخرج من مكبرات صوتها على الدولة المغربية برمتها.

هذا الانزلاق الخطير لم يأت على حين غرة ولم يكن مفاجئا. هنا في هذه المجموعة الإعلامية، وتحديدًا عبر حلقات برنامج «غرفة الفار» على ميد راديو، بق الزلاء ناقوس الخطر في مناسبات

من أجل التزوير والسطو على الأراضي

السجن لنائب رئيس مقاطعة مغروعة

■ طنجة محمد كويمين

قضت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بطنجة بإدانة نائب رئيس مقاطعة مغروعة عن حزب التجمع الوطني للأحرار بسبع سنوات سجنا نافذا، من أجل تهم تتعلق بالتزوير في وثائق عقارية والاستيلاء على أراض.

وكانت مصالح الأمن قد ألقت القبض على المعني بالأمر بعدما ظل دائما يفلت من المتابعة القضائية، حين وجد نفسه محاصرا هذه المرة بشكايات، أفضت التحقيقات الأمنية حولها إلى الاشتباه في تلاعبه برسوم عقارية وتغيير مساحات أراض قبل إعادة بيعها لأشخاص آخرين خلال فترة وجيزة، حيث شملت الأبحاث أيضا الاستماع إلى مجموعة الأشخاص حول استقاداتهم من تلك المعاملات المشبوهة.

كما كشف قرار إخلاله من قبل قاضي التحقيق عن شبهات تزوير وثائق مرتبطة بملكيات عقارية تمتد على ممتلكات بمنطقة الهراش، من خلال تقديم مطالب للحفاظ وتصحيح ملكيات مزعومة دون علم المالكين الأصليين، الذين تفاجأوا بإجراءات تستهدف عقاراتهم، إلى جانب تسجيل غياب بعض الوثائق من ملفات مودعة لدى المحافظة العقارية، والاشتباه في تزوير عشرات الشهادات الإدارية المنسوبة إلى مصالح السلطة المحلية.

وقد تفجر هذا الملف بعد اكتشاف شبهات تتعلق بالتلاعب في معطيات رسوم عقارية وتغيير مساحات بعض القطع الأرضية، قبل إعادة بيعها لأشخاص آخرين في فترة وجيزة، وهي الوقائع التي شكلت موضوع أبحاث بإشرافها الشرطة القضائية بولاية أمن طنجة.

وجاء اعتقال المشتار الجماعي المذكور بعد شكاية تقدم بها أحد أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، يتهمه فيها بالترامي على عقار بمنطقة الهراش، بتراب مقاطعة مغروعة، وعمل على تحفيظها بالاعتماد على وثائق وشهادات إدارية يشتبه في تزويرها.

كما تقدمت ولاية جهة طنجة بطوان الحسبية بشكاية ضد أحمد الزكاف، بسبب استعمال شهادة إدارية يشتبه في تزويرها، تخص قطعة أرضية بحي طنجة البالية، بمنطقة الهراش، تبلغ مساحتها 5717 مترا مربعا.

مركب صيد مفقود

■ الأحداث المغربية

التجارية التي جرى تحويل مسارها نحو منطقة البحث. كما تم تعزيز هذه العمليات بتعبئة مروحيتين تابعيتين، على التوالي، للملكي والبحرية الملكية، حيث قامتا بعدة طلعات جوية تمشيطية لتحديد موقع القارب المفقود. وإلى حدود كتابة هذه السطور، لا تزال عمليات البحث والتشميط متواصلة، بتعبئة مختلف الوسائل البحرية والجوية، والذنية والعسكرية، تحت إشراف مركز تنسيق عمليات البحث والإنقاذ البحري بوزنقة، وذلك بهدف تحديد موقع القارب البحرية المحتملة لوجود القارب، تحت إشراف مركز تنسيق عمليات البحث والإنقاذ البحري بوزنقة، الذي أشعر مختلف المراكب وسفن النقل التجاري الواقعة بالمنطقة أو العابرة لها، بهدف تسريع عمليات البحث والإمكانيات المتاحة من أجل تحديد موقع القارب. وبالموازاة مع ذلك، باشر المركز عمليات بحث وتشميط مكثفة بمشاركة خافري الإنقاذ التابعين لميناء أسفي وأكادير، إلى جانب عدد من مراكب الصيد والسفن

أفادت الوزارة المنتدبة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والسيادة الغذائية، المكلفة بالصيد البحري، أنه بتاريخ الجمعة 23 أكتوبر 2026، على الساعة الخامسة مساء، وصلت المصالح المختصة بإشعار من مجهز قارب الصيد التقليدي المسمى «لالة خديجة»، المسجل تحت رقم 7016-7، يفيد بتأخر عودة القارب إلى ميناء أسفي لمدة تجاوزت العطلات. وعلى إثر ذلك، أطلقت على الفور عمليات البحث والتشميط بالمنطقة البحرية المحتملة لوجود القارب، تحت إشراف مركز تنسيق عمليات البحث والإنقاذ البحري بوزنقة، الذي أشعر مختلف المراكب وسفن النقل التجاري الواقعة بالمنطقة أو العابرة لها، بهدف تسريع عمليات البحث والإمكانيات المتاحة من أجل تحديد موقع القارب. وبالموازاة مع ذلك، باشر المركز عمليات بحث وتشميط مكثفة بمشاركة خافري الإنقاذ التابعين لميناء أسفي وأكادير، إلى جانب عدد من مراكب الصيد والسفن

ضجيج استعراضي.

الحلل إنن لا يكمن في المحاسبة القضائية التي تأخذ مجراها السليم، بل يكمن في عقلية السياسي الصغير المستعد لإحراق الغاية بأكلها فقط ليشعل

عود نقاب يمنحه وهج نجومية عابرة.

إنه ذاك الكائن الشعبي الذي ينسب أنه يقف في الخطوط الأمامية لحرب إقليمية لا ترحم، فيشرع في توزيع الاتهامات يمينًا وشمالًا بطريقة فجة توحى للمشاهد الأجنبي بأن المؤسست كلها مختزلة، وأن المشهد السياسي في البلاد قد فقد بوصلته بالكامل.

وحين يصل الأمر ببعض الساسة إلى هدم ما تبنيه الدبلوماسية والأجهزة الأمنية في سنوات الصراخ، فلا بد حينها من وقفة حازمة تعيد الأمور إلى نصابها.

ومن يعجز عن التمييز بين تصفية الحسابات الحزبية الضيقة وبين الخطوط الحمراء للأمن القومي وسعة البلاد، فلأكرم له ولنا أن يترك ذاك الميكروفون لن يقدر شرف التمثيل ويدرك وزن الكلمة.

* رئيس تحرير موقع «كيفاش»

إلصاق تهمة إقتصاد المخدرات بالمغرب بغرض التشويش على نجاحاته الدبلوماسية

بجدار الغشل في إقناع النظم الدولي.

وفي اللحظة ذاتها التي يعجز فيها الخصوم عن فبركة دليل واحد يعتد به، يينري السياسي المغربي من قلب العاصمة الرباط، وبالصرخ والصورة الرسمية، ليقدّم لهم المادة الخام

كما تقدمت ولاية جهة طنجة بطوان الحسبية بشكاية ضد أحمد الزكاف، بسبب استعمال شهادة إدارية يشتبه في تزويرها، تخص قطعة أرضية بحي طنجة البالية، بمنطقة الهراش، تبلغ مساحتها 5717 مترا مربعا.

هل تخجل الدولة المغربية من هذا الملف أو تستتر على التورطين فيه؟ إطلافا.

فقد باشر المغرب حملة تطهير شجاعة وشفافة، وقال القضاء كلمته الفاصلة في أسماء وازنة كانت تحتمي بالنفوذ والمال والحصانة، دون أن يشغلها موقعها الحزبي أو الانتخابي. وتلك

لعمري نقطة قوة تحسب لمؤسسات الدولة التي تنظف بيتها الداخلي بسلطان القانون ومن دون

عديدة، وكرروا، لسنوات، التحذير تلو التحذير من مغبة تجاوز هذا التراشق السياسي للخطوط المسموحة.

قالوا بوضوح لا ليس فيه إن العيب بهذا الملف الحساس لن يخرج منه أي حزب منتصرا، بل سيكون الخاسر الأكبر والوحيد هو صورة البلاد التي يعمن في خدشها سياسيون يفترض أنهم مؤتمنون على حمايتها والدفاع عنها.

والمفارقة العجيبة أن الكثيرين هاجمهم آنذاك وسخروا من تلك التنبيهات متهمين إياهم بالمبالغة وتهويل الأمور بعبارة «كترذبح فيه»، ليعود هؤلاء المنتقدون أنفسهم اليوم،

وبعدما وقع الغاس في الرأس، إلى ترديد الكلام ذاته وتبني الطرح عينه ب«وجههم احمر»!

فماذا يحدث وراء الحدود وفي غرف الأخبار المغادية؟ تستغل الجارة الشرقية ليل نهار بالآة دعائية مسعورة، وتتفق الملايير من عائدات النفط والغاز



■ محمد محلا